

Distr.: General
22 February 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الرابعة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام ورئيسة الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

نواصل دعوة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى تكثيف جهودها، الفردية والجماعية، وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، وبما يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، لمحاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع انتهاكاتنا في فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وفي هذه السنة الثانية والخمسين للاحتلال وبعد ٧١ عاما على بداية النكبة، لن ندخر جهدا في الدعوة إلى احترام القانون الدولي وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وتحقيق تطلعاته الوطنية المشروعة.

ولئن كان من غير الممكن في سياق هذه الرسائل توثيق كل جريمة إسرائيلية ضد شعبنا، فإننا سنواصل تنبيه المجتمع الدولي إلى سياسات إسرائيل وممارساتها غير القانونية في سعينا الحثيث إلى أن تُتخذ إجراءات وتدابير دولية فيما يتعلق بالمساءلة لوضع حد لهذه الحالة غير القانونية والبعيضة.

وبناء على ذلك، يجب أن أوجه الانتباه إلى مخاطر مواصلة زعزعة استقرار الحالة الميدانية الهشة والمتوترة مع قيام السلطة القائمة بالاحتلال بتكثيف استفزازاتها وتحريضها وتدابيرها غير القانونية ضد كل من الشعب الفلسطيني وقيادته. وفي هذا الصدد، قررت الحكومة الإسرائيلية مرة أخرى مصادرة وحجز عائدات الضرائب الفلسطينية، التي تجمعها إسرائيل بالنيابة عن الفلسطينيين وفقا لاتفاق بين الجانبين، مما يشكل فعلا فاضحا من أفعال السرقة والقرصنة يهدف إلى النيل من القيادة الفلسطينية وإلحاق الضرر بالأسر الفلسطينية. وباعتراف إسرائيل نفسها، يستهدف هذا الحجز غير القانوني لإيراداتنا الضريبية بعض أكثر الشرائح ضعفا في مجتمعنا - أسر الآلاف من سجنائنا السياسيين وشهادتنا - سعيًا إلى هدم شبكة الأمان الاجتماعي الموفرة لهذه الأسر وتعميق ما تعاني منه من حرمان وعوز.



وسيؤدي حجز ملايين الدولارات من إيراداتنا من الضرائب، إضافة إلى تأثيره في الرعاية الاجتماعية، إلى تقويض شديد لعمل المؤسسات التي توفر الخدمات المدنية الحيوية في ميادين الرعاية الصحية، والتعليم والأمن وسيلحق المزيد من الضرر بالاقتصاد المشدداً. ولا يمكن أن يؤدي فعل السرقة هذا إلا إلى المزيد من تدهور الحالة الميدانية وزعزعة استقرارها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وهو ما يجب تفاديه بسرعة. ولذلك، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى مطالبة إسرائيل باحترام التزاماتها القانونية بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، وتنفيذ الاتفاقات القائمة واستئناف تحويل الإيرادات الضريبية بالكامل إلى الحكومة الفلسطينية وفقاً للاتفاقات السابقة.

واليوم، أضطر أيضاً إلى توجيه انتباه المجتمع الدولي إلى أن إسرائيل تواصل أيضاً اتخاذ عدد لا يحصى من تدابير الاستيطان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، مما يضر بشدة بالأسر الفلسطينية والمجتمع ككل ويفتت وحدة الأسر والمجتمع بشدة، مع قيامها في الوقت نفسه بترسيخ احتلالها الذي يتعارض بشكل صارخ ومنهجي مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ومنذ بداية السنة، تواصل الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية بلا هوادة، مما يؤدي إلى التشريد القسري للمزيد من المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال والنساء، ويزيد من تدمير وحدة الدولة الفلسطينية.

ومما لا شك فيه أن السلطة القائمة بالاحتلال، وهي تشعر بالتشجيع بسبب الصمت المؤسف لمجلس الأمن، تواصل تجريد الشعب الفلسطيني من حقوقه بصورة منهجية ونقله قسرياً من خلال عمليات مصادرة الأراضي، وتوسيع المستوطنات، وهدم المنازل، وإخلاء المنازل وسحب الإقامات، لا سيما في القدس الشرقية المحتلة. وتشكل تلك السياسات والتدابير انتهاكات خطيرة لاتفاقية جنيف الرابعة وغيرها من أحكام القانون الدولي.

وتشمل الانتهاكات الأخيرة في هذا الصدد إجلاء أسرة أبو عصب من منزلها في القدس الشرقية المحتلة. ففي ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٩، أخرج الجنود الإسرائيليون الأسرة قسراً من منزلها، حيث كانت تعيش لثلاثة أجيال منذ عام ١٩٥٢. واعتدت قوات الاحتلال الإسرائيلية جسدياً على عدد من أفراد الأسرة، واحتجزت عدداً منهم، وأجلت ثمانية أشخاص، من بينهم ثلاثة أطفال، الواحد تلو الآخر من المنزل، الذي سلم عندئذ بإجراءات موجزة لمستوطنين إسرائيليين.

ويجب على المجتمع الدولي أن يعترف بالآثار الخطيرة لأعمال التجريد من الممتلكات والتشريد القسري غير القانونية تلك ويجب أن يتصرف وفقاً للقانون الدولي من أجل حماية آلاف الفلسطينيين الآخرين الذين لا يزالون مهددين، بل مرهبين، بأوامر الهدم والإخلاء التي تصدرها السلطة القائمة بالاحتلال. ونلاحظ في هذا الصدد البيان الذي أدلى به السيد جيمي ماكغولدريك، منسق الأمم المتحدة للأنشطة الإنسانية والإنمائية في الأرض الفلسطينية المحتلة، حيث قال: "أشعر بالجزع إزاء إجلاء أسرة أبو عصب اليوم من منزلها في القدس الشرقية، وتيسير تسليمه لمستوطنين إسرائيليين. وينبغي أن تتوقف عمليات الإجلاء هذه".

ونكرر هذا النداء، وندعو إلى الوقف الفوري والكامل لهذه السياسات والممارسات غير المشروعة وإلى المساءلة عن ارتكاب هذه الجريمة وجميع الجرائم الأخرى المرتكبة ضد شعبنا. ومن الواضح أن السلطة القائمة بالاحتلال ستستمر في ارتكاب هذه الانتهاكات، في ظل غياب المساءلة، الذي لن يؤدي إلا إلى تعزيز ثقافة الإفلات من العقاب القائمة داخل الحكومة والمؤسسة العسكرية الإسرائيلية وكذلك في صفوف السكان المستوطنين الإسرائيليين المنقولين إلى أرضنا بطرق غير قانونية.

ومما لا جدال فيه أن ثقافة الإفلات من العقاب هذه ترتبط بارتفاع مستوى العنف الذي يمارسه المستوطنون والمهجمات الإرهابية التي يقومون بها ضد المدنيين الفلسطينيين، وهو ما يتواصل ارتكابه تحت نظر قوات الاحتلال الإسرائيلية وبدعم كامل منها. ولا يمكن أن تؤدي إزالة الوجود الدولي المؤقت في الخليل بعد قرار إسرائيل الانفرادي بإخلاء ولايته بعد ٢٢ عاما من إنشائه إلا إلى تردي حالة الإفلات من العقاب والزيادة الأخيرة في الهجمات. وعلى النحو المسلم به على نطاق واسع من جانب المجتمع الدولي، فإن الوجود الدولي المؤقت في الخليل وفر حدا أدنى بالغ الأهمية من الحماية للسكان المدنيين الفلسطينيين هناك، المعرضين لاستفزازات وهجمات المستوطنين بسبب تطرف السكان المستوطنين غير القانونيين في المدينة وحوّلها. وفي الواقع، في الأسبوع الماضي تحديدا، خرج أكثر من ١٠٠ مستوطن في المدينة إلى الشوارع، برفقة أكثر من ٧٠ من أفراد القوات المسلحة الإسرائيلية، مستغلين الفراغ الناجم عن إزالة الوجود الدولي المؤقت في الخليل، وهم يهتفون علنا "الموت للعرب!" من ضمن هتافات عنصرية وتحريضية أخرى ويعتدون على منازل المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم.

وفي هذا السياق من أعمال الاستفزاز والتحريض والاعتداء المستمرة والمتصاعدة المذكورة، يصبح تجاهل السلطة القائمة بالاحتلال التام لحقوق الشعب الفلسطيني وكرامته وإنسانيته ضخما للغاية. ونناشد المجتمع الدولي ألا يتجاهل إشارات التحذير المتعددة وأن يعمل على الفور لتحقيق المساءلة عن جميع الانتهاكات والاعتداءات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني الذي يعاني على نحو جسيم وظالم للغاية تحت هذا الاحتلال غير القانوني.

ويجب على مجلس الأمن أن ينهض بواجبه المنصوص عليه في الميثاق لصون السلام والأمن الدوليين ولا يمكنه أن يواصل الوقوف مكتوف الأيدي في الوقت الذي تتصرف فيه إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بهذا الازدراء، مستخفة على نحو فج بقراراته ذات الصلة، بما فيها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي طالب فيه المجلس بشكل قاطع بوقف جميع هذه الانتهاكات. والمساءلة وحدها هي الكفيلة بوضع حد لثقافة الإفلات من العقاب السائدة، وفرض الاحترام للقانون الدولي وحقوق الإنسان وإنقاذ فرص تحقيق السلام من أجل وضع حد في نهاية المطاف لهذا الاحتلال غير القانوني للأرض الفلسطينية ولقمع الشعب الفلسطيني وتجرده من حقوقه.

وتأتي هذه الرسالة عطفًا على الرسائل السابقة البالغ عددها ٦٥٨ رسالة، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكّل تلك الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٩ (A/ES-10/810-S/2019/128)، سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب أن تُحاسَب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

السفير

المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة